

البيان الصادر
عن المؤتمر العام الرابع
للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

المنعقد

في تونس للفترة ما بين 4/30-4/5/85

يأتي انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مرحلة سياسية استطاعت فيها منظمة التحرير الفلسطينية إن تصمد في وجه اعنف هجمة تعرض لها النضال الوطني الفلسطيني، هذه الهجمة التي بلغت ذروتها في الغزو الصهيوني للبنان بهدف ضرب الثورة الفلسطينية والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية بكافة مؤسساتها العسكرية والسياسية والاجتماعية، وتدمير شعبنا من خلال ضرب مخيماتنا، وتنفيذ المذابح الجماعية ضد نساءنا وأطفالنا والتي تتابعت حلقاتها على شكل مشاريع تصفوية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الصهيوني على نحو يضمن للإمبريالية الاميركية وقاعدتها من خلال تكريس وتعميم صيغة اتفاقات كامب ديفيد، وتعميق الانقسامات العربية وتعميم البلقنة والطائفية في عموم المنطقة العربية.

وإذا كانت إسرائيل قد تمكنت بفعل الدعم اللامح دود الذي تلقته من الولايات المتحدة من إبعاد قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وتنفيذ مجازر صبرا وشاتيلا وضرب المؤسسات الفلسطينية، فهي فشلت في تحقيق أهدافها واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بفضل صمودها الأسطوري في بيروت وبالالتفاف الجماهيري الواسع والشامل حولها أن تحبط الأهداف التي رمى الغزو الصهيوني إلى تحقيقها، وان تحافظ على كيانها وتعيد بناء مؤسساتها وان تتصدى للمسلسل التأمير الإمبريالي الصهيوني الرجعي الذي وجه ضدها بعد الخروج من بيروت، ذلك المسلسل الذي تجسد في مشروع ريغن واثم في العمل على شق وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي محاولة نزع الشرعية عن منظمة التحرير الفلسطينية، وفي السعي لفصل الساحة الداخلية المحتلة عن الساحة الخارجية، وإيجاد بدائل تمثيلية لها، هذه المحاولات التي استهدفت النيل من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني المعترف بها عربيا ودوليا والمتمثلة في حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا له.

أن الخروج الفلسطيني من بيروت ما كان له أن يتم لو لا تلك المواقف العربية التي تمثلت بالصمت المطبق إزاء الغزو الصهيوني، والوقوف موقف المتفرج من اجتياح لبنان وهي المواقف التي ما لبثت أن استكملت في عملية الحصار المزدوج لقوات الثورة الفلسطينية في طرابلس وملاحقتها من قبل في البقاع في محاولة لإبعاد وتشثيت قوات الثورة الفلسطينية في لبنان، واحتواء القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

ولقد حدثت تلك التطورات الأخيرة ضمن إطار مشروع ريغن التي سارعت الإدارة الاميركية إلى إصداره فور الخروج من بيروت في محاولة لتهجير ذلك الخروج وما أصاب البنية الفلسطينية من ضرب وتشثيت لصالح المخطط الإمبريالي الهادف لإخضاع المنطقة العربية بأسرها للنفوذ الاميركي وقاعدته الصهيونية عبر تصفية

قضية فلسطين وتعميم صيغة اتفاقيات كامب ديفيد والتعامل مع قضية شعبنا على أساس القرار 242 الذي رفضته مقررات دورات مجلسنا الوطني المتعاقبة لأنه يتعامل مع قضيتنا على أساس أنها مشكلة لاجئين.

فلقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية بعد ما تحقق من إنجاز تاريخي على صعيد الوحدة الوطنية في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني مصاعب وتحديات خطيرة المضاعفات، وتمثلت في الصراعات الحادة داخل الساحة الفلسطينية والتي غدتها الأطماع الإقليمية العربية بهدف فرض حلول قسرية على منظمة التحرير الفلسطينية ومصادرة قرارها الوطني الفلسطيني المستقل.

غير أن الوعي الوطني لجماهير شعبنا وتمسكه بقيادته الوطنية والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها السياسية والتنظيمية، قد مكن المنظمة من الصمود أمام كل الضربات المتتالية، ومواجهة كافة المؤامرات الإقليمية والدولية، الإمبريالية – الصهيونية فكان اتفاق عدن – الجزائر الذي شكل خطورة هامة على طريق إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأساسا صالحا للحوار الوطني الشامل، والذي نص في احد ابرز بنوده على تحديد موعد نهائي لعقد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني، فتح المجال أمام مشاركة جميع الأطراف، كما استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية إعادة بناء مؤسساتها الوطنية التي ضربت في بيروت والحفاظ على مكانتها الدولية عبر مختلف المنظمات القومية والإقليمية والدولية واستئناف نشاطها العسكري الفاعل داخل فلسطين المحتلة وفي لبنان وإفشال مؤامرة نزع الشرعية عنها، واثبات أن أية تسوية لا تأخذ في اعتبارها كافة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني هي تسوية غير قابلة للتحقيق وان مفتاح السلام للمنطقة هو إقرار الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

ولقد شكل التفاف شعبنا في الداخل المحتل حول منظمة لتحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا له، احد ابرز المعلم التي رفدت قدرة منظمنا على مجابهة التحديات كما رفدت قدرة شعبنا على الصمود في وجه الاحتلال الصهيوني ومقاومته وإفشال مخططاته الرامية إلى إفراغ الأرض من شعبنا الفلسطيني الأصيل، عبر مختلف وسائل وأساليب القمع والاستغلال والاضطهاد ومحاولة خلق البدائل القيادية، واستنزاف ثروات الوطن وبناء المستوطنات الصهيونية ومصادرة الأراضي وإقامة القواعد والمحطات العسكرية والعمل على تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية وزج فتياتنا وشبابنا في السجون والمعتقلات وتعرضهم لشتى صفوف التعذيب التي تتنافى مع ابسط قواعد حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية. وكان احد ابرز معالم هذا الوعي والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية رفض شعبنا المتواصل لكافة المشاريع الاميركية والتي تنتقص من حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابنا الوطني والتمكن من إسقاط مشروع الحكم الذاتي والمملكة المتحدة ورفض مقترحات مورفي الأخيرة.

إن ما تتعرض له مخيمات جماهيرنا الفلسطينية في لبنان إلى جانب جماهير الشعب اللبناني، من عمليات إبادة وتهجير في إطار الخطة الإسرائيلية المسماة بالترتيبات الأمنية في لبنان هو احد معالم هذا المخطط الاميركي الصهيوني الرامي إلى بعثرة التجمعات الفلسطينية والقضاء على شعبنا وتكريس الأوضاع الرجعية والطائفية والقضاء على المقاومة الوطنية في لبنان، إضافة إلى إن الوضع العربي الراهن وما يسوده من شرذمة وانقسام وتناحر إنما يشكل تربة خصبة لتمرير المخططات الاميركية - الصهيونية وفي مقدمتها مخطط نزع الشرعية عن منظمة التحرير الفلسطينية وإلغاء قضية فلسطين وإن ابرز معالم هذا الترددي والتدهور في الوضع العربي هو استمرار عزلة مصر بسبب بقاء اتفاقات كامب ديفيد، الحرب العراقية والإيرانية وما يشكل هذان المعلمان من إبعاد لكلا البلدين العربيين عن الانهماك في قضية الصراع الأساسية والمركزية مع العدو الصهيونية والإمبريالية الاميركية التي هي قضية فلسطين.

إن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مؤتمرة الرابع هذا، وانطلاقاً من حرصه وتفانيه في خدمة أهداف شعبنا واستناداً إلى قاعدة تمسكه بالحقوق الوطنية لشعبنا وفي ضوء حقيقته، إن حركة التحرر الوطني الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربي تؤكد على ما يلي:

أولاً: انطلاقاً من الحرص على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بالحقوق الوطنية الكاملة والثابتة لشعبنا، يرفض المؤتمر ويدين كافة الخطوات والإجراءات التي تستهدف تمزيق وحدة منظمة التحرير الفلسطينية في إطار اصطناع بدائل لها خاصة م يسمى (جبهة الإنقاذ) ويحذر من مغبة السعي لشق المنظمات الشعبية الفلسطينية وفي مقدمتها محاولات شق اتحادنا وتمزيق الحركة النسائية الفلسطينية. ثانياً دعم صمود شعبنا في أرضنا المحتلة، والعمل على إعادة بناء الجبهة الوطنية وبذل كافة الإمكانيات وبكافة الوسائل المتاحة لتمكين شعبنا من الاستمرار في التصدي للمخططات الصهيونية.

ثالثاً: التأكيد على ضرورة تطوير أشكال العمل العسكري وتصعيد الكفاح المسلح الفلسطيني لتحرر كامل التراب الفلسطيني.

رابعاً: النضال من أجل الدفاع عن جماهيرنا في لبنان وتوفير كافة أشكال الدعم، للمخيمات وتعزيز مقومات صموده، والدفاع عن حقها في الإدارة الذاتية عبر اللجان الشعبية المحلية، وتعزيز العلاقات الكفاحية مع القوى الوطنية اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي والقوى الفاشية المتعاونة معه.

وبصدد الاتفاق الأردني الفلسطيني الموقع في عمان في 85/2/11، فإن المؤتمر العام الرابع لاتحاد المرأة الفلسطينية يرى بأنه لا يحقق الطموحات الأساسية والراسخة للشعب الفلسطيني، وبناءاً عليه يؤكد:

- 1- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني ورفض أي شكل من أشكال الإنابة والتفويض والمشاركة في التمثيل.
- 2- رفض مبدأ مقيضة الأرض مقابل السلام الذي لا يؤمن حقوق شعبنا الوطنية.
- 3- رفض قرار مجلس الأمن 242.
- 4- إن حل القضية الفلسطينية يتطلب استمرار وتصعيد الكفاح المسلح.
- 5- التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد ورفض كافة الاتفاقيات والمبادرات والمشاريع التي تتناقض مع مصالح شعبنا الوطنية كمشروع الحكم الذاتي واتفاقية كامب ديفيد ومشروع ريغن ومبادرة الرئيس المصري الأخيرة ومقترحات مورفي.
- 6- التأكيد على العلاقة المتميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني وفق قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة والناظمة لهذه العلاقة.
- 7- إن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية يجب أن يجري في إطار مؤتمر دولي تشارك في منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل وعلى قدر المساواة.

سادسا: ترسيخ دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد العربي وإقامة العلاقات الفلسطينية العربية على أساس احترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية ووحداية تمثيلها لشعبنا وعدم التدخل في شؤونها وحققها في ممارسة كفاحها المسلح من كافة الجبهات العربية وهذا يقتضي:

- العمل على تصحيح العلاقات الفلسطينية – السورية على أساس الدعم الثابت لاستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية. التأكيد على إن العلاقة الفلسطينية – الأردنية تقوم على اعتبار إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا دون وصاية ولا إنابة ولا مشاركة.
- تعزيز العلاقة مع الشعب المصري الشقيق وعودة العلاقات المصرية الفلسطينية على قاعدة سياسية التخلي عن اتفاقات كامب ديفيد.

سابعا: التأكيد على ضرورة وقف الحرب العراقية – الإيرانية، حفاظا على الموارد البشرية والمادية في العراق وإيران ولتصب هذه في معركة تحرير فلسطين. وإذ يقدر المؤتمر استجابة العراق الشقيق لكل نداءات السلام إنما يدعو إيران إلى اتخاذ موقف مماثل، ويناشد المؤتمر كافة القوى الوطنية والتقدمية المحبة للسلام بالتدخل الفوري لوقف هذه الحرب وإحلال السلام بين العراق وإيران.

ثامنا: يدين المؤتمر عملية تهجير اليهود الفلاشا إلى فلسطين التي قادتها الولايات المتحدة لاميركية ونفذتها أطراف رجعية عربية ودولية.

تاسعا: يؤكد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على العلاقة التضامنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي

الصديق، على قاعدة الدعم المستمر لكفاح شعبنا وقضيته العادلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من اجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

عاشرا: يؤكد على تقديره للدعم السياسي الذي تتلقاه منظمة التحرير الفلسطينية من دول منظمة المؤتمر الإسلامي وكتلة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة التضامن الآسيوي الأفريقية والصين الشعبية وسائر حركات التحرر في أميركا اللاتينية والعالم التي تناضل في سبيل حريتها واستقلاليتها.

أحدى عشر: بمناسبة قرب انتهاء عقد مؤتمر المرأة الدولي فان مؤتمرا العام الرابع :

1- يحيي نساء دول المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها لجنة نساء السوفيات، والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، ويثمن الجهود والإنجازات الداعمة لقضايا نساء شعبنا الفلسطيني، والمتضامنة مع الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني خلال فترة عقد مؤتمر المرأة الدولي.

2- يحيي المنظمات والحركات النسائية في البلدان النامية وكل بلدان العالم وفي حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ويقدر الجهود والإنجازات التي قدمتها في عقد المؤتمر الدولي، بما أسهم ويسهم في تطوير نضال المرأة السياسي والاجتماعي وفي تحرير بلدانها وتقديمها.